تقـريـر

مبدأ ترامب:

استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2025.. التوجهات والتقييم

27-12-2025

ملخص تنفيذي

- تُعدّ استراتيجية الأمن القومي (National Security Strategy) الوثيقة الأمريكية الأعلى التي تُلزم الإدارة الحاكمة بتقديمها دوريًا إلى الكونجرس، وهي التي تُحدّد رؤية الرئيس للأولويات الاستراتيجية والتهديدات والتحالفات والأهداف الكبرى، لتُستخدم لاحقًا أساسًا لصياغة استراتيجية الدفاع الوطني (NDS) من قِبل البنتاغون. صدرت أحدث نسخة منها في أوائل ديسمبر 2025 في 33 صفحة فقط، وهي أقصر نسخة في تاريخ الوثيقة منذ عقود، لكنها في الوقت ذاته الأكثر جذرية في مضمونها منذ نهاية الحرب الباردة. تُجسّد هذه النسخة بوضوح فلسفة «أمريكا أولًا» التي يتبناها الرئيس دونالد ترامب في ولايته الثانية، وتُمثّل قطيعة صريحة مع التوجهات التوسعية والليبرالية الدولية التي هيمنت على السياسة الخارجية الأمريكية منذ سقوط الاتحاد السوفيتي.

- تنتقد الوثيقة بشدة ما تصفه بـ «انحراف» الاستراتيجيات الأمريكية السابقة عن المصلحة الوطنية الحقيقية؛ حيث تحولت الولايات المتحدة -في نظرها- إلى قوة عظمى مُفرطة في التدخل، تتحمل أعباء العالم كله، تُفرغ طبقاتها الوسطى لصالح العولمة والتجارة الحرة غير المتوازنة، تُحمِّل دافعي الضرائب الأمريكيين تكاليف دفاع حلفاء أغنياء، وتُورّط نفسها في نزاعات هامشية، بينما تُهمل تأمين حدودها وإحياء قاعدتها الصناعية وقطاع الطاقة. وتُعلن الوثيقة أن إدارة ترامب الثانية جاءت لتصحيح هذا المسار جذريًا عبر إعادة ترتيب الأولويات بحيث تكون المصلحة الوطنية الأمريكية المباشرة هي المعيار الوحيد لأي التزام خارجي.

من حيث الشكل، تبدأ الوثيقة برسالة مباشرة من الرئيس ترامب يُعدّد فيها «إنجازات مبكرة غير مسبوقة» خلال الأشهر التسعة الأولى من ولايته الثانية: إنهاء ثمانية نزاعات دولية دامية (من بينها كمبوديا-تايلاند، كوسوفو-صربيا، الهند-باكستان، إسرائيل-إيران، أرمينيا-أذربيجان، مصر-إثيوبيا، الكونغو-رواندا، وإنهاء حرب غزة مع استعادة جميع الأسرى الإسرائيليين)، تنفيذ عملية «مطرقة منتصف الليل» التي قضت على قدرة إيران النووية العسكرية، إعادة تسليح الجيش الأمريكي بتريليون دولار إضافية، طرد «أيديولوجيا الجندر» من القوات المسلحة، فرض حظر شامل على المخدرات والعصابات الأجنبية، وإلزام دول الناتو برفع إنفاقها الدفاعي إلى 5% من الناتج المحلي بدلًا من 2%.

- تُحدّد الوثيقة بعد ذلك المبادئ الاستراتيجية الجديدة التي ستحكم السياسة الخارجية الأمريكية: «السلام من خلال القوة»، «عدم التدخل إلا في أضيق الحدود»، «أولوية الدولة القومية وسيادتها»، «رفض المؤسسات العابرة للحدود التي تقوّض السيادة»، «مشاركة الأعباء الكاملة مع الحلفاء»، «التجارة المتوازنة والمعاملة بالمثل»، و»معيار الكفاءة والجدارة» في كل شيء مع تفضيل صارم للأمريكيين أولًا. وتُعلن أن عصر الهجرة الجماعية قد انتهى نهائيًا، وأن تأمين الحدود وإنهاء تدفقات المخدرات والجريمة المنظمة بات من الأولويات القصوى.

- أما على صعيد التوزيع الجغرافي للجهد الاستراتيجي، فتُقدّم الوثيقة ترتيبًا جديدًا واضحًا للأولويات الإقليمية يعكس الانتقال من الهيمنة العالمية الشاملة إلى التركيز على المصالح المباشرة:

– نصف الكرة الغربي يأتي في المرتبة الأولى، مع إعادة إحياء «مبدأ مونرو» بصيغة محدثة، لمنع أي نفوذ أجنبي (خاصة صيني أو روسي) ووقف الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات جذريًا.

– نآسيا (وبالأخص منطقة الأندوباسيفيك) ثانيًا، مع التركيز على المنافسة الاقتصادية الشرسة مع الصين، إعادة توازن التجارة، تأمين سلاسل التوريد، وردع أي مغامرة عسكرية صينية (خاصة حول تايوان) دون التزام أمريكي أحادي الجانب.

– نأوروبا ثالثًا، مع الضغط الشديد على الحلفاء لتحمل مسئولية دفاعهم الكاملة (تنفيذ اتفاق لاهاي 5%)، والعمل على إنهاء حرب أوكرانيا سريعًا لإعادة الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا، مع تشجيع صعود الأحزاب الوطنية الأوروبية.

– الشرق الأوسط رابعًا؛ حيث تُعلن الوثيقة أن أيام سيطرة المنطقة على جدول الأعمال الأمريكي قد ولّت، بعد أن أصبحت أمريكا مُصدِّرة للطاقة وبعد إضعاف إيران جذريًا، فالهدف الآن هو توسيع الاتفاقيات الإبراهيمية وتحويل المنطقة إلى شراكة استثمارية واقتصادية بدلًا من ساحة مواجهة دائمة.

– أفريقيا أخيرًا، بتركيز محدود على الاستثمار في المعادن النادرة والحيوية والانتقال من نموذج المساعدات إلى نموذج التجارة والشراكات الاقتصادية المتبادلة، مع تجنب أي التزامات عسكرية طويلة الأمد.

ملخص التعليق

الخطاب العام وتحول الأولويات الجغرافية:

- تعكس الوثيقة نبرة نقدية حادة تجاه الإدارات الأمريكية السابقة، مع إبراز متكرر لما تصفه بـ «إنجازات» دونالد ترامب الشخصية وأفكاره الاستراتيجية، مثل إنهاء عدد من النزاعات الدولية وتنفيذ عملية «مطرقة منتصف الليل» ضد إيران.

- كما يكشف الترتيب الجغرافي للأولويات عن تحول جوهري في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، إذ يتصدر نصف الكرة الغربي الاهتمام، يليه إقليم الأندوباسيفيك ثم أوروبا والشرق الأوسط وأخيرًا أفريقيا.

- يبرز كذلك التركيز على مواجهة التهديدات المباشرة كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، مع إحياء «مبدأ مونرو» بصيغة جديدة تسعى لاستعادة الهيمنة الإقليمية، بما قد يفضي إلى توسيع الوجود العسكري في الكاريبي وأمريكا الوسطى، مقابل تقليص الانخراط في مسارح بعيدة أقل أولوية.

الصين كمنافس اقتصادي وأمني:

- يظهر تغير واضح في مقاربة الصين؛ إذ لم تعد تُصنف بوصفها التهديد الأكبر، بل كمنافس اقتصادي ومصدر خطر محتمل على سلاسل الإمداد. وتركز هذه المقاربة على منع الهيمنة الإقليمية الصينية دون تحميل المواجهة أبعادًا أيديولوجية تتعلق بالديمقراطية أو حقوق الإنسان.

- كما تشير الوثيقة إلى احتمال تفوق عسكري صيني، خاصة في سياق تايوان، مع التركيز على الردع عبر التفوق العسكري والتوازن التقليدي في الأندوباسيفيك، دون التوسع في الحديث عن القدرات النووية أو السيبرانية.

- يتعزز هذا التوجه عبر الدعوة إلى «مشاركة الأعباء» من قبل اليابان وكوريا الجنوبية، وربط الأمن القومي بالاقتصاد والتكنولوجيا المتقدمة والطاقة والبحث العلمي.

الشرق الأوسط بين تقليص الدور ونقل الأعباء

- تؤكد الوثيقة تراجع أولوية الشرق الأوسط، ليس بسبب فقدان الأهمية، بل نتيجة السعي لتقليل الكلفة الأمريكية وتعزيز اعتماد الشركاء الإقليميين على أنفسهم. ويختزل مفهوم «نقل الأعباء وبناء السلام» هذا التوجه، مع التركيز على إنهاء الصراعات وتوسيع الاتفاقيات الإبراهيمية دون انسحاب كامل.

- يُفهم هذا المسار بوصفه امتدادًا لتوجهات سابقة، لكنه يتكيف مع تراجع أزمات الطاقة وتبدل أولويات التنافس الدولي، مع إبقاء حضور أمريكي محدود يضمن الاستقرار دون تورط طويل الأمد.

أوروبا وروسيا وإعادة تعريف الشراكات

- يتسم تناول أوروبا بنبرة نقدية حادة، تتجاوز الخلافات السياسية إلى انتقادات ثقافية وديموغرافية، مع التشكيك في الاتحاد الأوروبي ودعم التيارات القومية اليمينية.

- في المقابل، يأتي الحديث عن روسيا أقل حدّة، مع تصويرها كشريك اقتصادي محتمل للاستقرار، وانتقاد الدول الأوروبية بسبب توتر علاقاتها معها وتحميلها مسئولية استمرار الحرب في أوكرانيا، إلى جانب رفض توسع الناتو.

- يعكس هذا الطرح احتمال تصاعد التوتر في العلاقات الأمريكية-الأوروبية، مقابل براغماتية أكبر تجاه موسكو.

قضايا مهمشة وتناقضات داخلية

- تتراجع مكانة بعض الملفات في الوثيقة، مثل إيران التي تُذكر بشكل محدود كعامل زعزعة ضعيف، وغياب كوريا الشمالية رغم تطوراتها العسكرية.

- كما يأتي تناول أفريقيا محدودًا، يركز على الاستثمار بدل المساعدات، مع تجاهل أزمات وتوترات قائمة.

- تبرز في الوقت ذاته تناقضات واضحة، مثل الدعوة إلى بناء تحالف ضد الصين مع الاستمرار في حروب تجارية ضد الحلفاء، أو إعلان عدم التدخل الخارجي مع دعم توجهات سياسية داخل أوروبا.

مقارنة مع استراتيجية بايدن 2022

- تُظهر المقارنة مع استراتيجية إدارة بايدن اختلافًا جوهريًا في المضمون؛ إذ ركزت وثيقة بايدن على الصين وروسيا كتهديدات كبرى، وعلى القيادة العالمية والتعددية ومعالجة التحديات المشتركة كالمناخ.

- في المقابل، تعطي وثيقة ترامب الأولوية للأمن الداخلي والإقليمي، وتتعامل مع الصين وروسيا كمنافسين اقتصاديين، مع التشديد على «أمريكا أولًا» ومشاركة الأعباء، وتقليص الاهتمام بالقضايا العابرة للحدود.

مقارنة مع استراتيجية ترامب 2017

- رغم استمرار اعتناق مبدأ «أمريكا أولًا» في الوثيقة الجديدة، تكشف المقارنة مع استراتيجية 2017 عن تحولات مهمة. فنسخة 2025 تعتبر أكثر تشددًا في مطالبها من الحلفاء، وأقل تركيزًا على الإرهاب الجهادي وأسلحة الدمار الشامل، وأكثر اهتمامًا بالهجرة والاقتصاد والبعد الثقافي.

- كما تحولت الأولويات الأمريكية الاستراتيجية بموجب الوثيقة الجديدة، من التنافس العالمي، إلى تركيز واضح على نصف الكرة الغربي، مع اختلاف في المقاربة حيال أوروبا والشرق الأوسط؛ حيث يتحول الاهتمام من المواجهة العسكرية المباشرة إلى توسيع الاتفاقيات الإقليمية وإعادة الإعمار.

إعداد

محمد منصور

وحدة الشؤون العسكرية وقضايا التسلح بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يحاول هذا التقرير توضيح أهم النقاط الأساسية في النسخة الأحدث من استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، سواء ما يرتبط بأولويات الإدارة الأمريكية الحالية على المستوى الاستراتيجي، أو ما يتعلق بآليات التنفيذ والتحديات التي طرحتها. كذلك يحاول التقرير إلقاء مزيد من الضوء على الفوارق الأساسية التي شابت النسخة الأحدث من استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، مقارنة بنسختيها السابقتين عامي 2017 و2022.

تعتبر استراتيجية الأمن القومي الأمريكية -(NSS)- بمثابة تقرير دوري يقوم الكونجرس بتكليف الإدارة الحاكمة بإصداره، ليتضمن تحديدًا واضحًا لأولويات هذه الإدارة ورؤيتها الاستراتيجية، بما في ذلك التهديدات الوطنية، والعلاقات مع الحلفاء والخصوم، والوضع العسكري، بحيث يتم استخدام هذا التقرير لاحقًا من جانب البنتاجون، لصياغة استراتيجية الدفاع الوطني (NDS)، التي تحدد الخطط العسكرية وهياكل القوات والميزانيات.

تم آخر تحديث سابق لهذه الاستراتيجية، عام 2022 خلال إدارة بايدن، وحينها شددت الاستراتيجية بشكل أساسي، على المنافسة الاستراتيجية مع الصين وروسيا[1]، وجددت الاستثمار في السياسات الصناعية المحلية، وملف تغير المناخ. النسخة الجديدة من هذه الاستراتيجية، صدرت أوائل ديسمبر 2025، في 33 صفحة[2]، وتضمنت تحديد مفصل لمسار السياسة الخارجية الأمريكية على مدى السنوات الثلاث المقبلة، بما يعكس رؤية الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لولايته الثانية.

من حيث الشكل، تنقسم هذه الاستراتيجية إلى المحاور التالية:

مقدمة بقلم الرئيس الأمريكي.

محور حول «ماهية الاستراتيجية الأمريكية»، من خلاله يتم توضيح منظور الإدارة الحالية لـ «الانحراف» الذي أصاب الاستراتيجيات الأمريكية السابقة، والإجراءات «التصحيحية» التي ستعمل الإدارة الحالية على تنفيذها.

محور حول «طموحات الولايات المتحدة الأمريكية»، يشرح المتطلبات الأمريكية على المستوى الاستراتيجي الداخلي والخارجي.

محور يتناول الوسائل المتاحة أمام الولايات المتحدة لتحقيق طموحاتها الاستراتيجية.

محور رئيسي يتناول المبادئ والأولويات المرتبطة بهذه الاستراتيجية.

محور أخير يرتب المحاور الجغرافية الرئيسية على المستوى الدولي، حسب أولويتها من المنظور الاستراتيجي الأمريكي.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

مضمون النسخة الجديدة من الاستراتيجية الأمريكية

مبدأ ترامب استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2025 .. التوجهات والتقييم

2- خريطة الأولويات الجغرافية:

نصف الكرة الأرضية الغربي

- الحد من الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة
- إحياء مبدأ مونرو
- تأمين طرق الملاحة (قناة بنما – الكاريبي)

الأندوباسيفيك

- احتواء الصين اقتصاديًا
- ردع أي سيناريو عسكري حول تايوان
- دعم إعادة التسلح الإقليمي (اليابان – كوريا الجنوبية)

أوروبـــــــا

- تقليص الاعتماد الأمني على واشنطن
- رفض توسع الناتو
- نقد الاتحاد الأوروبي كنموذج فوق سيادي

الشرق الأوسط

- خفض الوجود العسكري المباشر
- نقل الأعباء إلى الشركاء
- توسيع الاتفاقيات الإبراهيمية

أفـريقيـــا

- الانتقال من المساعدات إلى الاستثمار
- غياب مقاربة أمنية متكاملة
- تجاهل بؤر التنافس الدولي

على مستوى المضمون العام، تُمثل هذه الوثيقة في نسختها الأحدث، انحرافًا كبيرًا عن السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فمن جهة تنتقد التوجهات الأمريكية الاستراتيجية السابقة باعتبارها مفرطة في التوسع، ومن ناحية أخرى تضع المصالح الأساسية للولايات المتحدة في صلب اهتمامها، عوضًا عن التركيز على وسائل الوصول إلى الهيمنة العالمية، وهذا يتماشى بشكل عام مع مبدأ «أمريكا أولًا» الذي يتبناه الرئيس الأمريكي الحالي. يضاف إلى ذلك أن هذه النسخة تبرز بشكل واضح ومكثف، ما ترى أنه «إنجازات مبكرة ومتتالية» حققها ترامب، وعلى رأسها «تحقيق السلام في ثماني أزمات دولية خلال الفترة الماضية».

تبدأ الوثيقة برسالة موجهة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للشعب، تضمنت تأكيدًا متكررًا على مناقب الإدارة الجديدة، وقدرتها على «انتشال العالم» من حافة الانهيار، وإعادة السيادة الوطنية على الحدود الأمريكية، والتحرك بشكل نوعي ضد تجارة المخدرات وأنشطة عصابات الجريمة المنظمة. بجانب حديث الرئيس الأمريكي عن قيامه بتقديم دفعة قوية للصناعات الأمريكية وقطاع الطاقة، وتوجيه ضربات مؤثرة للبرنامج النووي الإيراني، والأهم هو تنويه ترامب، بقيامه بإنهاء «ثماني» أزمات دولية رئيسية، بين كمبوديا وتايلاند، كوسوفو وصربيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، باكستان والهند، إسرائيل وإيران، مصر وإثيوبيا، أرمينيا وأذربيجان، بجانب إنهاء الحرب في غزة.

بعد ذلك تضمنت الوثيقة مقدمة، تناولت ماهية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، التي رأت أنها يجب أن تكون مترابطة ومركزة، بهدف أساسي وهو ضمان أن تبقى أمريكا القوة الأكبر والأكثر نجاحًا حول العالم لعقود قادمة. وأشارت إلى أن الاستراتيجية الجديدة، هي خطة ملموسة وواقعية تشرح الرابط الأساسي بين الغايات والوسائل، عبر تقييم دقيق لما هو مستهدف، وماهية الأدوات المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، وترتيب الأولويات الخارجية، التي يجب -حسب هذه الوثيقة- أن يعكس غرضًا أساسيًا ووحيدًا، وهو حماية المصالح الوطنية الأمريكية الأساسية، وليس أي معيار آخر يرتبط ببلد آخر أو قضية ما مهما كانت مهمة.

وقد جاء تناول هذه المقدمة لماهية الاستراتيجية الجديدة، من زاوية أساسية ترتبط بأن الاستراتيجيات السابقة -خاصة منذ نهاية الحرب الباردة- كانت قد «انحرفت» عن الأهداف الأمريكية الاستراتيجية الحقيقية، وأن ترامب جاء لتصحيح هذا الانحراف، وحقق بالفعل نجاحات «واضحة» في هذا المسعى.

في القسم التالي، تناولت الوثيقة سؤالًا أساسيًا يرتبط بما تستهدفه الولايات المتحدة في المرحلة الحالية، وقسمت هذه الأهداف إلى أتجاهين رئيسيين؛ يتناول الأول ما تسعى واشنطن لتحقيقه بشكل عام على المستوى الاستراتيجي، في حين يرتبط الثاني بأهداف ترغب الولايات المتحدة في تحقيقها على المستوى الخارجي والدولي.

تتمثل أهم الأهداف العامة فيما يلي:

- حماية الولايات المتحدة الأمريكية من الهجوم العسكري المعادي والتأثير الأجنبي العدائي، سواء كان تجسسًا، ممارسات تجارية تخريبية، أو تهريب المخدرات والبشر، أو عمليات الدعاية المضادة والتأثير الإعلامي والثقافي المضاد، أو أي تهديد آخر.

- السيطرة الكاملة على الحدود الأمريكية، وعلى نظام الهجرة، وشبكات النقل التي تدخل من خلالها الناس إلى الولايات المتحدة، سواء بشكل قانوني أو غيرقانوني، بحيث يتم تشكيل نموذج دولي تعمل فيه الدول الكبرى معًا، لوقف تدفقات الهجرة المزعزعة للاستقرار.

- تشكيل بنية تحتية وطنية قوية، يمكنها الصمود أمام الكوارث الطبيعية، ومقاومة وإحباط التهديدات الأجنبية، والمنع أو التخفيف من أي أحداث قد تؤذي الشعب الأمريكي أو تعطل الاقتصاد.

- السعي لتجنيد، وتدريب، وتجهيز، جيش أكثرقوة وتطورًا وامتلاكًا للقوة الفتاكة، وكذا امتلاك القدرة على نشره في الخارج في أي وقت، لحماية المصالح الأمريكية ووقف النزاعات، وتحقيق النصر إن لزم الأمر في أي مواجهة، مع أقل قدر من الخسائر.

- امتلاك الردع النووي الأكثرقوة ومصداقية وتطورًا حول العالم، بالإضافة إلى منظومات دفاع جوي وصاروخي من الجيل الجديد، بما في ذلك مشروع «القبة الذهبية»[3]، المخصصة للدفاع ضد الصواريخ.

- امتلاك الاقتصاد الأقوى عالميًا، والأكثر ديناميكية وابتكارًا وتطورًا، وحيازة القاعدة الصناعية الأكثر قوة، باعتبار أن قوة أمريكا الوطنية، تعتمد على قطاع صناعي قوي قادر على تلبية الطلبات

الإنتاجية في زمن السلم والحرب، وهذا لا يتطلب فقط قدرة إنتاجية صناعية مرتبطة بشكل مباشر بالقطاع الدفاعي، بل أيضًا قدرة إنتاجية مرتبطة بالقطاعات غير المباشرة المساندة للقطاع الدفاعي، وهذا أمر ترى الوثيقة أنه يجب أن يكون في قمة أولويات السياسة الاقتصادية الوطني الأمريكية.

- حيازة قطاع الطاقة الأكثر قوة وانتاجية وتطورًا على المستوى الدولي، بحيث لا يكون قادرًا فقط على دعم النمو الاقتصادي الأمريكي، بل أن يكون أيضًا أحد القطاعات الرائدة في الصادرات الأمريكية.

- البقاء كأكبر دولة عالميًا في مستوى التقدم بالمجالات العملية والتكنولوجية، مع العمل على حماية الملكية الفكرية الأمريكية من الانتهاكات الأجنبية.

- الحفاظ على «القوة الناعمة» للولايات المتحدة، والتي من خلالها تمارس واشنطن تأثيرًا إيجابيًا في جميع أنحاء العالم، بما يعزز المصالح الأمريكية. هنا أشارت الوثيقة إلى أن هذا التأثير وتعزيزه، لن يتضمن «الاعتذار» عن أي جانب من جوانب الماضي الأمريكي أو الحاضر، بل سيتضمن احترام الديانات، والثقافات، وأنظمة الحكم المختلفة للبلدان الأخرى.

- استعادة وإحياء الروح الإيجابية في المعنويات والثقافة الأمريكية، بحيث تحتفل الولايات المتحدة بمجدها الماضي وأبطالها، وكذلك زيادة حالة «الفخر» في الأوساط الشعبية الأمريكية، وتوسيع هامش الوظائف المربحة وحالة الرضا في هذه الأوساط، وهذا كله لا يمكن تحقيقه -حسب الوثيقة- بدون أعداد متزايدة من العائلات الأمريكية القوية والتقليدية، التي تربي أطفالًا أصحاء.

أما الجانب المرتبط بما تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقه على المستوى الدولي، فتضمن ما يلي:

- ضمان أن يبقى النصف الغربي من الكرة الأرضية، مستقرًا نسبيًا ومسيطرًا عليه بما يكفي، لمنع وردع الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة؛ وهو ما يقتضي تعاون حكومات دول أمريكا الجنوبية والوسطى مع واشنطن، لمكافحة عصابات تهريب المخدرات والعصابات الأخرى المرتبطة بتهريب البشر، مع ضمان أمن سلاسل التوريد الحيوية؛ وإدامة الوصول إلى المواقع الاستراتيجية الرئيسية، وهذا كله تم تأطيره في هذه الوثيقة عبر الدمج بين «مبدأ ترامب» و«مبدأ مونرو»[4].

- وقف وعكس الضرر المستمر الذي تلحقه الدول الأخرى بالاقتصاد الأمريكي، مع المحافظة على حرية الملاحة في منطقة الأندوباسيفيك، بجميع الخطوط البحرية الحيوية، وكذا حرية الوصول إلى مواقع إنتاج المواد الحيوية.

- دعم الدول الحليفة للولايات المتحدة في أوروبا، وحثها على إدارة أمنها واقتصادها، بقواها الذاتية وهويتها الغربية.

- منع هيمنة أي قوة معادية للولايات المتحدة على الشرق الأوسط، وعلى إمدادات النفط والغاز، والنقاط الاستراتيجية التي تمر هذه الإمدادات من خلالها، مع تجنب أي نزاع عسكري في هذا النطاق.

- ضمان أن تكنولوجيا الولايات المتحدة ومعاييرها –خاصة في ما يرتبط بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والحوسبة الكمية– هي التي تسود وتدفع العالم إلى الأمام.

تناولت الوثيقة بعد ذلك، الوسائل المتاحة أمام واشنطن لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، ورأت أن الولايات المتحدة تمتلك ميزات استراتيجية أساسية، أهمها الموقع الجغرافي المتميز والموارد الكبيرة، وغياب قوة معادية أو منافسة للولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي، وبالتالي غياب أي مخاطر لغزو عسكري للأراضي الأمريكية، ناهيك عن وجود فواصل بحرية شاسعة بين الولايات المتحدة والقوى العسكرية المنافسة الأساسية عالميًا. وكذا امتلاك واشنطن نظامًا سياسيًا –رأت الوثيقة أنه «لا يزال مرنًا» ويمكنه تصحيح المسار– واقتصادًا هو الأكبر عالميًا، يتضمن قدرات يمكن استثمارها في المصالح الاستراتيجية، وقطاعًا تكنولوجيًا هو الأكثر تطورًا وابتكارًا وربحية حول العالم، بما يدعم الاقتصاد والتجارة الأمريكيين، ويوفر قدرات دفاعية وهجومية متقدمة للجيش الأمريكي، الذي اعتبرت الوثيقة أنه الجيش الأكثر قوة وقدرة في العالم، على مستوى العدة والعتاد.

بعد ذلك انتقلت الوثيقة للحديث عن جوهر الاستراتيجية الجديدة، عبر عرض مبادئها الأساسية، والأولويات الرئيسية الموضوعة بناءًا عليها. فيما يرتبط بالمبادئ، رأت الوثيقة أن سياسة الرئيس ترامب الخارجية، ستتم بالعملية والواقعية، وستكون «خشنة» دون أن تكون «عدائية»، و«مُقيدة» دون أن تكون «مسالمة». بالتالي ترى الوثيقة أن هذه الاستراتيجية ليست مبنية على أيديولوجيا سياسية تقليدية، بل مدفوعة بشكل رئيسي وطاغٍ بمبدأ ترامب «أمريكا أولًا».

كذلك نوهت الوثيقة بدور الرئيس ترامب «كرئيس للسلام» كما وصفته، وأشارت إلى النجاحات التي حققها في هذا الصدد، سواء خلال فترة رئاسته الأولى فيما يرتبط بالاتفاقات الإبراهيمية، أو قيامه خلال ثمانية أشهر من فترة رئاسته الثانية، باستغلال مهاراته التفاوضية -كما وصفت الوثيقة- لتأمين تسويات سلمية في ثمانية نزاعات في جميع أنحاء العالم، هي التفاوض على السلام بين كمبوديا وتايلاند، وكوسوفو وصربيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وباكستان والهند، وإسرائيل وإيران، ومصر وإثيوبيا، وأرمينيا وأذربيجان، وكذلك إنهاء الحرب في غزة، وإعادة جميع الأسرى الإسرائيليين الأحياء إلى عائلاتهم. هذا النهج ترى الوثيقة أنه سيكون أولوية للإدارة الأمريكية الحالية، بهدف وقف النزاعات الإقليمية قبل أن تتحول إلى حروب عالمية تسحب قارات بأكملها.

كما أشارت الوثيقة إلى أن الرئيس الأمريكي الحالي قد أثبت أن السياسات الخارجية الأمريكية، على المستوى الدفاعي والاستخباراتي، يجب أن تكون مؤطرة بالمبادئ الأساسية التالية:

- **تعريف مركز للمصلحة الوطنية:** ترى الوثيقة أن مصالح الأمن الوطني الأساسية لأمريكا، يجب أن تكون المحور الوحيد للتركيز خلال المرحلة المقبلة.

- **السلام من خلال القوة:** ترى الوثيقة أن امتلاك القوة هو أفضل طريق لتحقيق الردع، لذلك، يجب على الولايات المتحدة الحفاظ على الاقتصاد الأقوى، وتطوير التقنيات التكنولوجية عالية القيمة، وتعزيز الصحة الثقافية للمجتمع الأمريكي، وامتلاك القدرة على النشر السريع للجيش خارجيًا.

- **النزعة نحو عدم التدخل:** ترى الوثيقة أنه رغم حقيقة أن الالتزام الصارم بعدم التدخل في شئون الدول الأخرى غير ممكن، لكن رغم ذلك يجب أن تحدد نزعة «عدم التدخل»، معايير مرتفعة وواضحة، لما يمكن أن يشكل تدخلًا مبررًا.

- **الواقعية المرنة:** ترى الوثيقة أن سياسة الولايات المتحدة ستكون واقعية بشأن ما هو ممكن ومرغوب فيه في تعاملاتها مع الدول الأخرى، عبر السعي لعلاقات جيدة وعلاقات تجارية سلمية مع دول العالم، دون فرض تغيير ديمقراطي أو اجتماعي، يختلف كثيرًا عن تقاليد وعادات هذه الدول.

- **أولوية الدولة القومية:** تفيد الوثيقة أن الوحدة السياسية الأساسية في العالم كانت وستبقى هي «الدولة القومية»، وكما ستضع الولايات المتحدة مصالحها أولًا، ستشجع أيضًا الدول الأخرى على التركيز على مصالحهم الخاصة، وستقف مساندة للحقوق السيادية للدول، ضد الانتهاكات التي قد تتعرض سيادتها لها.

- **السيادة والاحترام:** تفيد الوثيقة أن واشنطن ستحمي سيادتها دون أي استثناءات، بما يشمل منع انتهاك سيادتها من جانب «المنظمات والكيانات الدولية العابرة للحدود»، التي تحاول فرض قيود على حريات الأمريكيين، أو تقييد حقوق المواطنين الأمريكيين في التعبير عن آرائهم، أو ممارسة تأثيرات داخلية عبر جماعات ضغط لتوريط الولايات المتحدة في نزاعات خارجية، أو التأثير على نظام الهجرة الأمريكي، عبر بناء كتل تصويتية موالية لهذه الكيانات داخل النظام السياسي الأمريكي.

- **توازن القوى:** ترى الوثيقة أنه لا يمكن للولايات المتحدة السماح لأي دولة أخرى، بأن تصبح مهيمنة إلى حد يهدد مصالحها، وستعمل واشنطن مع الحلفاء والشركاء للحفاظ على توازنات القوى العالمية والإقليمية لمنع ظهور خصوم مهيمنين. تشير الوثيقة كذلك إلى رفض واشنطن مفهوم الهيمنة العالمية، والعمل على منع تحققه سواء دوليًا أو حتى إقليميًا، وهذا لا يعني في الوقت نفسه، العمل على التقييد الكامل لنفوذ القوى العظمى والوسطى حول العالم، من زاوية أن التأثير الطاغي للدول الأكبر والأغنى والأقوى، هو حقيقة تاريخية للعلاقات الدولية.

- **معيار الكفاءة والجدارة:** ترى الوثيقة أن الازدهار والأمن الأمريكيين، يعتمد على تطوير وترقية معيار الكفاءة والجدارة، بحيث يتم توظيف أفضل الأمريكيين وترقيتهم. في الوقت نفسه، تشير الوثيقة إلى أنه لا يمكن السماح باستخدام الجدارة، كتبرير لفتح سوق العمل الأمريكية للعالم، باسم العثور على «المواهب العالمية» التي تقوض فرص العمل المتاحة للأمريكيين، وبالتالي ترى الوثيقة وجوب أن تأتي أمريكا والأمريكيون دائمًا أولًا في هذا السياق.

أما ما يرتبط بالأولويات، أشارت الوثيقة إلى أن البنود التالية يجب أن تكون في صدارة الأولويات الاستراتيجية لواشنطن:

- **نهاية عصر الهجرة الجماعية:** أفادت الوثيقة بضرورة إنهاء عصر الهجرة الجماعية، من زاوية حماية أمن الحدود، ليس فقط من الهجرة غير المنضبطة، بل من التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب، المخدرات، التجسس، وتهريب البشر.

- **حماية الحقوق والحريات الأساسية:** ترى الوثيقة أن من الأهداف الأساسية للحكومة الأمريكية، ضمان الحقوق الطبيعية للمواطنين الأمريكيين.، وبالتالي يجب أن لا تُسيء الحكومة استخدام السلطات الممنوحة لها، سواء تحت ستار «إعادة التأهيل»، أو «حماية الديمقراطية»، أو أي ذريعة أخرى. أشارت الوثيقة كذلك إلى أن واشنطن -بالنسبة للبلدان التي تشارك، أو تقول إنها تشارك، هذه المبادئ- ستعارض القيود التي تفرض على الحريات الأساسية، سواء في أوروبا، أو الدول الناطقة بالإنجليزية، أو بقية الدول الديمقراطية حول العالم، خاصة الدول الحليفة للولايات المتحدة.

- **مشاركة الأعباء:** تشير الوثيقة إلى أن تحمل الولايات المتحدة الأمريكية لأعباء النظام الدولي قد انتهى؛ حيث بات من الواجب على الدول الحليفة والشريكة للولايات المتحدة -بما في ذلك الدول المتقدمة- أن تتحمل المسئولية الأساسية عن محيطها الحيوي، وتسهم بشكل أكبر في مسئولية وأعباء الدفاع الجماعي. في هذا الصدد أشارت الوثيقة إلى اتفاق «لاهاي»، الذي أسهم فيه ترامب بشكل أساسي، وينص على التزام دول حلف الناتو بتخصيص 5 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي، للموازنة الدفاعية، وهو الاتفاق الذي تؤكد الوثيقة على ضرورة تنفيذ كافة الدول الأوروبية له، وتؤكد الوثيقة في هذا الصدد، إلى أن هذا الوضوح الاستراتيجي، سيسمح للولايات المتحدة بمواجهة التأثيرات العدائية والتخريبية بكفاءة، وستكون جاهزة لمساعدة تلك الدول التي تأخذ طوعًا المزيد من المسئولية عن الأمن في مناطقها، وذلك عبر عدة سبل دعم، من بينها التسهيلات التجارية، ومشاركة التكنولوجيا، والتعاون الدفاعي.

- **السعي بشكل أكبر نحو التوافق السلمي:** تشير الوثيقة إلى أن السعي نحو تحقيق اتفاقات سلام حول العالم، سيكون من الأولويات الأساسية لإدارة ترامب الحالية، حتى في المناطق والبلدان الهامشية من منظور المصالح الأمريكية المباشرة. وترى الوثيقة أن هذا النهج يعتبر طريقة فعالة لزيادة الاستقرار، وتعزيز نفوذ أمريكا على المستوى الدولي، وإعادة توجيه الدول والمناطق نحو المصالح الأمريكية، وفتح أسواق جديدة.

وقد حظي الأمن الاقتصادي بقسم مهم في هذه الاستراتيجية؛ حيث أشارت الوثيقة إلى السعي نحو تعزيز الاقتصاد الأمريكي، عبر التركيز على:

- **التجارة المتوازنة:** حيث ستعطي الولايات المتحدة أولوية لإعادة توازن علاقاتها التجارية، وتقليل العجز التجاري، ومواجهة الإجراءات المضادة التي تستهدف الصادرات الأمريكية.

- **تأمين الوصول إلى سلاسل التوريد والمواد الخام:** تؤكد الوثيقة على أنه يجب أن لا تكون الولايات المتحدة أبدًا معتمدة على أي قوة خارجية فيما يرتبط بالمكونات الأساسية –من المواد الخام والقطع والأجزاء وصولًا إلى المنتجات النهائية– وبالتالي تشير إلى وجوب إعادة تأمين الوصول الأمريكي المستقل والموثوق إلى المكونات والمواد الخام.

- **إعادة الصناعة:** أشارت الوثيقة إلى إعادة الولايات المتحدة صناعة اقتصادها، عبر توسيع هامش الإنتاج الصناعي، وتشجيع وجذب الاستثمار، مع التركيز على التكنولوجيا الحيوية والناشئة، ورفع معايير المعيشة للعمال الأمريكيين.

- **إعادة إحياء قاعدة الصناعة الدفاعية:** تشير الوثيقة إلى الدروس المستفادة من النزاعات العسكرية الأخيرة، خاصة ما يرتبط بالفجوة الكبيرة بين الطائرات بدون طيار منخفضة التكلفة، وأنظمة الدفاع الجوي باهظة التكلفة؛ حيث كشفت هذه الفجوة الحاجة الماسة إلى التغيير والتكيف، وبالتالي تشير الوثيقة إلى ضرورة التعبئة الوطنية لابتكار دفاعات جوية قوية بتكلفة منخفضة، لإنتاج الأنظمة والذخائر الأكثر قدرة وحداثة على نطاق واسع، وإعادة الزخم اللازم لسلاسل التوريد الصناعية الدفاعية.

- **هيمنة الطاقة:** تشير الوثيقة إلى ضرورة استعادة الهيمنة الأمريكية على القطاعات المختلفة للطاقة (النفط، الغاز، الفحم، الطاقة النووية)، كأولوية استراتيجية عليا؛ حيث ترى أن توفير طاقة رخيصة ووفيرة، سيولد وظائف ذات أجور جيدة في الولايات المتحدة، وسيقلل التكاليف للمستهلكين ورجال الأعمال الأمريكيين، بما يغذي إعادة الصناعة.

- **الحفاظ على نمو هيمنة القطاع المالي الأمريكي:** تؤكد الوثيقة على أن الموقع الأمريكي الرائد في النظام المالي الدولي، لا يمكن أن يؤخذ كأمر مسلم به، وبالتالي الحفاظ على هذا الموقع، يتطلب استغلال نظام السوق الحر الأمريكي، والريادة الحالية في التمويل الرقمي والابتكار، لضمان أن تظل الأسواق الأمريكية، الأكثر ديناميكية وسيولة وأمانًا.

توزيع جغرافي لافت ونوعي للأولويات الاستراتيجية الأمريكية

القسم الأخير في هذه الاستراتيجية، حمل أهمية خاصة؛ نظرًا لأنه تضمن تقسيمًا له دلالات نوعية للدوائر الجغرافية الدولية، حسب درجة ارتباطها بالأولويات الأمريكية في المدى المنظور، وقد وضعت واشنطن جوارها القريب -أي نطاق نصف الكرة الأرضية الغربي- كأولوية أولى في هذا الصدد؛ حيث أشارت الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة ستعيد التأكيد على اتباع «مبدأ مونرو»، لاستعادة التفوق الأمريكي في هذا النطاق الجغرافي، عبر منع أي قوة منافسة من خارج هذه المنطقة، من نشر أي قدرات قتالية أو أي قدرات مهددة أخرى في هذا النطاق الجغرافي، ومنع هذه القوى كذلك من السيطرة أو امتلاك اي أصول استراتيجية في هذا النطاق، وهذا يمكن اعتباره بمثابة جمع بين مبدأ مونرو ومبدأ ترامب[5]، بما يعني الاستعادة الكاملة للانخراط الأمريكية متعدد الاتجاهات في هذه المنطقة.

نصف الكرة الأرضية الغربي:

وضعت الوثيقة إطارًا عامًا للأهداف الأمريكية في منطقة نصف الكرة الأرضية الغربي، وهو «التجنيد والتوسع». حيث ستقوم واشنطن بتجنيد وحشد الدول الصديقة في هذا النطاق الجغرافي، للسيطرة على الهجرة غير الشرعية، ووقف تدفقات المخدرات، وتعزيز الاستقرار والأمن، ومن ثم يتم توسيع هذه الاستراتيجية، لتشمل استمالة وتعزيز دول وشركاء جدد في هذا النطاق، للقيام بهذا الدور، بالاستفادة من التعزيز المتوقع للدور الأمريكي كشريك اقتصادي وأمني مفضل في هذا النطاق الجغرافي.

كذلك تنص الوثيقة في هذا الصدد، على وجوب إعادة النظر في الوجود العسكري الأمريكي في هذا النطاق الجغرافي، عبر أربعة إجراءات أساسية:

- إعادة تعديل الوجود العسكري الأمريكي بشكل عام خارجيًا، بهدف معالجة التهديدات العاجلة للأمن الأمريكي في هذا النطاق، بعيدًا عن المسارح الأخرى التي انخفضت أهميتها النسبية للأمن الوطني الأمريكي في العقود الأخيرة أو السنوات الماضية.

- تمركز أكثر فاعلية لحرس السواحل والقوات البحرية الأمريكية، للسيطرة على الخطوط البحرية، لمنع الهجرة غير الشرعية، وتقليل تهريب البشر والمخدرات.

- توسيع نطاق العمليات الموجهة لتأمين الحدود الأمريكية الجنوبية ومواجهة جماعات الجريمة المنظمة داخل وخارج الولايات المتحدة، بما في ذلك استخدام القوة المميتة عند الضرورة لاستبدال استراتيجية التنفيذ القانوني.

- إنشاء أو توسيع إمكانيات الوصول في المواقع الاستراتيجية المهمة، عبر إعطاء أولوية للدبلوماسية التجارية، باستخدام التعريفات والاتفاقات التجارية المتبادلة، وتعزيز سلاسل التوريد الحيوية في هذا النطاق الجغرافي، بما يقلل الاعتمادية ويزيد من الصمود الاقتصادي الأمريكي.

تشير الوثيقة في هذا الجانب أيضًا، إلى أن نصف الكرة الأرضية الغربي، هو موطن لعديد من الموارد الاستراتيجية التي يجب على أمريكا الشراكة مع حلفاء إقليميين لتطويرها، وأشارت إلى أن مجلس الأمن الوطني سيشرع فورًا في عملية شاملة لتكليف الوكالات الأمريكية المختلفة، مدعومة من الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية، لتحديد النقاط الاستراتيجية والموارد في النصف الغربي، وتحديد أوجه الاستفادة منها بالاشتراك مع الشركاء الإقليميين.

كما أشارت الوثيقة إلى دور القوى المنافسة من خارج منطقة نصف الكرة الأرضية الغربي، في محاولة تهديد النفوذ الأمريكي في هذا النطاق، خاصة عبر الجهود الاقتصادية؛ حيث أشارت إلى أن بعض التأثيرات الأجنبية ستكون صعبة العكس؛ نظرًا للتوافقات السياسية بين بعض الحكومات في أمريكا اللاتينية وهذه القوى الخارجية، وهي توافقات لا ترتبط بالضرورة بتوافق أيديولوجي، بل سببها الرئيسي يعود إلى الإغراءات الخارجية، ومنها التكاليف المنخفضة والقليل من العقبات التنظيمية.

على المستوى الاقتصادي، أشارت الوثيقة إلى ضرورة جعل البضائع والسلع الأمريكية، ذات ميزات تفضيلية لأسواق دول نصف الكرة الغربي، وكذلك ضرورة توسيع التعاون بين الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص، ووجوب أن تكون جميع السفارات الأمريكية في هذا النطاق الجغرافي، على اطلاع دائم بالفرص التجارية الرئيسية في البلدان التي توجد بها، خاصة العقود الحكومية الرئيسية، بما يساعد الشركات الأمريكية على

المنافسة والنجاح في هذه الدول، ضمن إطار ستحدده الحكومة الأمريكية. كما يجب أن تشارك الحكومة الأمريكية أيضًا مع الحكومات الإقليمية في هذا النطاق، لبناء بنية تحتية خاصة بالطاقة، قابلة للتوسع، للاستثمار في الوصول إلى المعادن الحيوية، وتعزيز الشبكات الاتصالية السيبرانية الحالية والمستقبلية. كما تنص الوثيقة على ضرورة عمل واشنطن على مقاومة وإنهاء أي إجراءات مضادة تستهدف أنشطتها الاقتصادية في هذا النطاق، مثل الضرائب المستهدفة، والمصادرات التي تضر بالأنشطة الاقتصادية الأمريكية.

قارة آسيا:

جاءت قارة آسيا في المرتبة الثانية بهذه القائمة، وجاء في صدر تناول الوثيقة لهذه القارة، إشارة لافتة إلى أن الرئيس الأمريكي الحالي، قد قام بإنهاء أكثر من ثلاثة عقود من «السياسات الأمريكية الخاطئة» حول الصين؛ حيث قام بفتح الأسواق الأمريكية أمام الشركات الصينية، وشجع القطاع الخاص الأمريكي على الاستثمار في الصين. في حين كانت الإدارات الأربعة المتعاقبة السابقة من كلا الحزبين، إما أسيرة حالة إنكار للنهوض الصيني المتزايد، أو متوافقة بشكل طوعي مع الاستراتيجيات الصينية العامة.

وقد أشارت الوثيقة كذلك إلى أن منطقة الأندوباسيفيك، تعتبر من أهم النقاط الاستراتيجية في قارة آسيا؛ نظرًا لأنه من المتوقع أن تتزايد وتيرة التدفقات التجارية والاقتصادية العابرة منها، بحيث ستكون من بين الميادين الأساسية للاشتباك الاقتصادي والجيوسياسي خلال القرن المقبل. بالتالي ترى الوثيقة أن التنافس الأمريكي الناجح مع الصين في هذه المنطقة سوف يتصاعد، خاصة بعد توقيع الرئيس الأمريكي ترامب، اتفاقات رئيسية خلال رحلاته في هذه المنطقة، في أكتوبر 2025، تسببت في تعميق الروابط الأمريكية التجارية والثقافية والتكنولوجية والدفاعية مع دول المنطقة.

على المستوى الاقتصادي، أشارت الوثيقة الجديدة، بضرورة أن تعيد واشنطن موازنة علاقاتها الاقتصادية مع الصين، مع التركيز على التبادلية والعدالة لاستعادة الاستقلال الاقتصادي الأمريكي؛ حيث يجب أن تكون التجارة بين الجانبين متوازنة ومركزة على قطاعات غير حساسة. كما أشارت الوثيقة إلى أنه إذا بقيت الولايات المتحدة في مسار نمو اقتصادي متصاعد، بحيث تتجه من اقتصاد حالي تبلغ قيمته 30 تريليون دولار، إلى نحو 40 تريليون دولار متوقعة في العقد المقبل، ستتمكن من الحفاظ على علاقة اقتصادية متبادلة مفيدة

مع بكين. وأضافت الوثيقة إلى أن المقاربة الاقتصادية هذه مع الصين، يجب أن تترافق مع تركيز قوي ومستمر على الردع، لمنع أي نزاع عسكري في منطقة الأندوباسيفيك، بحيث يتكامل الردع مع النشاط الاقتصادي، بحيث يفتح ردع أمريكي قوي في هذا النطاق الجغرافي، مساحة لعمل اقتصادي أكثر انضباطًا، يؤدي بدوره إلى الحفاظ على وصول دائم إلى موارد حيوية وأساسية للحفاظ على الردع طويل الأمد. لتحقيق هذا الأمر، تطرح الوثيقة عدة إجراءات اساسية، هي:

- وجوب حماية اقتصاد الولايات المتحدة وصناعتها من الأنشطة التخريبية المختلفة، والتي تشمل الإعانات والقروض المفخخة الموجهة من الدول والكيانات الصناعية، وسرقة الملكية الفكرية، وعمليات التجسس الصناعي، والتهديدات التي تطال سلاسل التوريد والإمداد، وصادرات مكونات ومقدمات دواء «الفنتانيل»[6]، التي تستخدم في الترويج للأفيون داخل أمريكا، والدعاية المضادة وعمليات التأثير الإعلامي، والأشكال الأخرى من عمليات التخريب الثقافي.

- ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة مع حلفائها وشركائها، على مواجهة الممارسات الاقتصادية المضادة، واستخدام القوة الاقتصادية المجمعة لكافة هذه الدول، للمساعدة على ضمان تصدر الولايات المتحدة الاقتصاد العالمي، وكذا ضمان أن لا تصبح الاقتصادات الحليفة تابعة لأي قوة منافسة. في هذا الصدد تنص الوثيقة على ضرورة الاستمرار في تحسين العلاقات التجارية مع الهند، لتشجيع نيودلهي على الإسهام في أمن منطقة الأندوباسيفيك، بما في ذلك من خلال التعاون الرباعي مع أستراليا واليابان والولايات المتحدة، ضمن آلية (الكواد)[7].

- يجب على الولايات المتحدة تنفيذ دبلوماسية اقتصادية قوية مدفوعة من القطاع الخاص في دول هذا النطاق الإقليمي؛ حيث من المحتمل أن يحدث معظم النمو الاقتصادي العالمي في هذه المنطقة على مدى العقود القادمة. هنا تشير الوثيقة إلى أن الدبلوماسية الأمريكية يجب أن تعمل أولًا على إعادة توازن التجارة العالمية، عبر تشجيع الدول الأوروبية، واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وكندا والمكسيك، وغيرها من الدول البارزة، على اعتماد سياسات تجارية تساعد في إعادة التوازن أمام الصادرات الاستهلاكية للصين؛ لأن دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، لا يمكن وحدها سد الفجوة التي تملؤها الصين في هذا الصدد، ويمكن للدول المصدرة في أوروبا وآسيا أيضًا، النظر إلى البلدان ذات الدخل المتوسط كسوق محدود لكن متزايد لصادراتها.

- ضرورة أن تقدم الولايات المتحدة للدول الشريكة في هذا النطاق الجغرافي، مجموعة من الحوافز، مثل التعاون التكنولوجي عالي المستوى، ومشتريات دفاعية، ووصول أسهل إلى أسواق رأس المال الأمريكية.

كان لافتًا أن هذا الجانب تناول أيضًا مسألة «ردع التهديدات العسكرية»؛ حيث أشارت الوثيقة إلى أن الحفاظ على التفوق الاقتصادي والتكنولوجي الأمريكي على المدى الطويل، هو الطريق الأكيد للردع ومنع نزاع عسكري واسع النطاق. وفي هذا الصدد أشارت الوثيقة إلى أن الحفاظ على توازن عسكري تقليدي، يظل عنصرًا أساسيًا للمنافسة الاستراتيجية في منطقة آسيا، مع التركيز الأكبر على تايوان، وهو تركيز يعود جزئيًا إلى هيمنة تايوان على إنتاج الرقائق الإلكترونية، لكن يعود الجانب الأكبر من أسباب هذا التركيز، إلى حقيقة أن تايوان توفر وصولًا مباشرًا إلى سلسلة الجزر الموجودة في بحر الصين الجنوبي، وتقسم عمليًا شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا إلى مسرحين منفصلين للتنافس الاستراتيجي؛ نظرًا لأن ثلث حركة الشحن البحري الدولية تمر سنويًا عبر بحر الصين الجنوبي، وهو ما يحمل بالتبعية آثارًا رئيسية على الاقتصاد الأمريكي.

بالنظر لما سبق، رأت الوثيقة أن ردع أي محاولة هجومية صينية محتملة على تايوان، من «المفضل» أن يكون من خلال الحفاظ على التفوق العسكري كأولوية أساسية، بجانب الحفاظ على السياسة الأمريكية المعلنة الحالية تجاه ملف تايوان بشكل عام، والمؤطرة بمبدأ أساسي مفاده أن واشنطن لا تدعم أي تغيير أحادي الجانب في الوضع الراهن بمضيق تايوان. فيما يرتبط بالقوة العسكرية، أفادت الوثيقة أنه لا بد من بناء جيش قادر على مواجهة أي هجوم على جزيرة تايوان، لكن في الوقت نفسه لا يجب أن يضطر الجيش الأمريكي في أي مرحلة للقيام بهذه المهمة وحده؛ حيث تشير الوثيقة إلى ضرورة الضغط على حلفاء أمريكا في المنطقة، للإنفاق بشكل أكبر لتحسين الدفاع الجماعي لدول المنطقة، كما يجب أن تركز جهود أمريكا الدبلوماسية، للضغط على حلفاء واشنطن في هذا النطاق، للسماح للجيش الأمريكي بوصول أكبر إلى موانئهم ومرافقهم العسكرية، بما يؤدي إلى خلق روابط بين ملفات الأمن البحري المختلفة على طول هذا النطاق الجغرافي، بما يعزز قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على مواجهة أي محاولة للسيطرة على تايوان، أو تحقيق توازن قوى غير متوافق مع التوجهات الأمريكية في هذه المنطقة، إلى حد يجعل الدفاع عن تايوان مستحيلًا.

تشير الوثيقة أيضًا إلى أن إمكانية قيام أي دولة منافسة تحاول السيطرة على بحر الصين الجنوبي، بفرض نظام رسوم جديدة على واحدة من أكثر خطوط التجارة الحيوية في العالم أو حتى التحكم بشكل تعسفي في حركة المرور البحري في هذه المنطقة، تعتبر من التهديدات الأمنية الأهم التي تواجه الولايات المتحدة في هذه المنطقة، وحدوث أي منها سيؤدي إلى أضرار بالغة بالاقتصاد الأمريكي ومصالح الولايات المتحدة الأوسع، وبالتالي تحث الوثيقة على تطوير إجراءات قوية إلى جانب الردع اللازم، للحفاظ على تلك الخطوط مفتوحة، خالية من الرسوم واحتمالات الإغلاق التعسفي، وذلك لا يتطلب فقط استثمارًا إضافيًا في القدرات العسكرية الأمريكية في هذه المنطقة -خاصة القدرات البحرية- بل يقتضي أيضًا تعاونًا أكبر مع كل دولة ستعاني من هذه الإجراءات.

كما أشارت الوثيقة إلى أنه بالنظر إلى إصرار الرئيس ترامب على زيادة مشاركة الأعباء من اليابان وكوريا الجنوبية، فإنه يجب حث هذه البلدان على زيادة الإنفاق على الدفاع، مع التركيز على القدرات النوعية الجديدة اللازمة لردع الخصوم وحماية تايوان، كما يجب العمل على تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في غرب المحيط الهادئ.

قارة أوروبا:

بشكل عام، أشارت الوثيقة إلى أن المسئولين الأمريكيين أصبحوا معتادين على التفكير في مشاكل أوروبا من حيث الإنفاق العسكري غير الكافي والركود الاقتصادي، وهي مشاكل حقيقية لكن ترى الوثيقة أن هناك مشاكل أكبر وأعمق يجب النظر إليها، فقد فقدت الدول الأوروبية حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي -انخفاضًا من 25 بالمائة عام 1990 إلى 14 بالمائة في الوقت الحالي- وهو واقع ترى الوثيقة أنه يعود جزئيًا إلى «التنظيمات الوطنية العابرة للحدود»، خاصة أنشطة الاتحاد الأوروبي وغيرها من الهيئات، التي ترى الوثيقة أنها «تقوض الحريات السياسية والسيادة»، وكذا ما يرتبط بسياسات الهجرة التي ترى الوثيقة أنها تخلق نزاعات داخل أوروبا، بجانب معضلات أخرى من بينها تزايد الرقابة على حرية التعبير، وقمع المعارضة السياسية، وانخفاض معدلات الولادة، وفقدان الهوية الوطنية والثقة الذاتية في معظم الدول الأوروبية.

تضيف الوثيقة إلى أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية سالفة الذكر في أوروبا، ستكون القارة مختلطة على المستوى الداخلي خلال 20 عامًا أو أقل. كذلك، من غير الواضح ما إذا كانت بعض البلدان الأوروبية ستكون لديها اقتصادات وجيوش قوية بما يكفي لتبقى حلفاء موثوقين للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث ترى الوثيقة إلى أن التراجع الحاد في الثقة الأوروبية الذاتية، يظهر بشكل أوضح في علاقة أوروبا مع روسيا؛ حيث يتمتع الحلفاء الأوروبيون بميزات استراتيجية كبيرة مقارنة بروسيا في معظم المقاييس، باستثناء الأسلحة النووية، ونتيجة للحرب في أوكرانيا، أصبحت العلاقات الأوروبية مع روسيا الآن محدودة بشكل عميق، وأصبحت عديد من الدول الأوروبية تعتبر روسيا تهديدًا وجوديًا، وبالتالي تتطلب إدارة العلاقات الأوروبية مع روسيا في هذه المرحلة، مشاركة دبلوماسية أمريكية كبيرة، سواء بهدف إعادة تشكيل شروط الاستقرار الاستراتيجي في هذا النطاق الجغرافي، أو لتحجيم احتمالات حدوث مواجهة عسكرية بين روسيا ودول أوروبية أخرى.

وتؤكد الوثيقة في هذا الجانب، أن التفاوض على الوقف السريع للأعمال القتالية في أوكرانيا، هو مصلحة أساسية للولايات المتحدة، من أجل استقرار الاقتصادات الأوروبية، ومنع التصعيد غير المقصود أو توسع الحرب بشكل أكبر في أوروبا، وإعادة إنشاء الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا، بالإضافة إلى توفير هامش للبدء في إعادة إعمار أوكرانيا بعد الحرب، لتمكين بقائها كدولة قابلة للحياة.

كذلك تشير الوثيقة إلى أن حرب أوكرانيا كانت لها تأثيرات عكسية، تمثلت في زيادة الاعتمادات الخارجية لأوروبا، خاصة ألمانيا، في قطاعات أساسية مثل الغاز والطاقة، كما أن الإدارة الأمريكية الحالية، تجد نفسها في خلاف مع المسئولين الأوروبيين، الذين ترى الوثيقة أنهم يحملون توقعات غير واقعية لمستقبل الحرب الحالية في أوكرانيا، في ظل حكومات أقلية غير مستقرة، عديد منها ينتهك المبادئ الأساسية للديمقراطية عبر قمع المعارضة، وبالتالي ترى الوثيقة إلى أنه توجد أغلبية أوروبية تريد السلام، ومع ذلك لا تتم ترجمة هذا إلى سياسة عملية، بسبب تخريب تلك الحكومات سالفة الذكر للمبادئ الديمقراطية، وهو ما يوجب العمل على حل هذه المعضلة، من زاوية الفائدة الاستراتيجية للولايات المتحدة؛ لأن الدول الأوروبية لا يمكنها إصلاح نفسها إذا كانت محاصرة داخل الأزمات السياسية.

رغم ما سبق، تؤكد الوثيقة على أن أوروبا لا تزال مجالًا استراتيجيًا وثقافيًا حيويًا للولايات المتحدة، وأن التجارة عبر الأطلنطي، هي واحدة من أعمدة الاقتصاد العالمي ومن أسباب الازدهار الأمريكي،

وأن القطاعات الأوروبية التكنولوجية والتصنيعية، تبقى من بين الأقوى عالميًا. وعليه يجب أن تستمر الدبلوماسية الأمريكية في الوقوف من أجل الديمقراطية الحقيقية وحرية التعبير، ومزيد من إعلاء هوية الدول الأوروبية وتاريخها؛ حيث ترى الوثيقة أنه لا بد أن تشجع أمريكا حلفاءها في أوروبا على تعزيز هذا الإحياء للروح، وتوسيع التأثير المتزايد للأحزاب الأوروبية الوطنية.

تشير الوثيقة أيضًا إلى نقطة ترتبط بالمستقبل الديموغرافي لدول أوروبا على المدى الطويل؛ حيث تشير إلى أنه من الممكن في غضون بضعة عقود، أن تصبح الأغلبية السكانية في بعض الدول العضوة في حلف الناتو، من أصول غير أوروبية، وهو ما يطرح سؤالًا استراتيجيًا حول ما إذا كانت هذه الأغلبية ستنظر إلى مكان دولهم في النظام الدولي، أو إلى تحالفهم مع الولايات المتحدة، من نفس منظور قادة هذه الدول الذين وقعوا على ميثاق تأسيس حلف الناتو.

اختتمت الوثيقة هذا الجزء، بوضع أولويات السياسة الأمريكية في أوروبا، وأهمها:

- إعادة تأسيس ركائز الاستقرار داخل أوروبا، ومحددات الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا.

- تمكين أوروبا من الوقوف على قدميها، ومساعدتها على العمل كمجموعة من الدول السيادية، بما يتضمن تولي هذه الدول المسئولية الأساسية عن دفاعها الخاص، دون أن تكون هذه المسئولية خاضعة لهيمنة أي قوة معادية.

- ترسيخ حالة داخل الدول الأوروبية، ترفض التوجهات السياسة والاستراتيجية الحالية في أوروبا.

- فتح الأسواق الأوروبية للبضائع والخدمات الأمريكية، وضمان معاملة عادلة للعمال ورجال الأعمال والشركات الأمريكية.

- لمساعدة في بناء دول ناجحة في وسط وشرق وجنوب أوروبا، من خلال الروابط التجارية، ومبيعات الأسلحة، والتعاون السياسي، والتبادلات الثقافية والتعليمية.

- القضاء على الانطباع السائد بأن حلف الناتو تحالفٌ دائم التوسع، ومنع تجسيده على أرض الواقع.

- تشجيع أوروبا على اتخاذ إجراءات لمكافحة الممارسات الاقتصادية العدائية، بما في ذلك عمليات سرقة التكنولوجيا، والتجسس السيبراني.

الشرق الأوسط وأفريقيا:

حظي كلا النطاقين الجغرافيين -الشرق الأوسط وأفريقيا- بالهامش الأقل من الاهتمام في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، فبالنسبة للشرق الأوسط، أشارت الوثيقة إلى أنه خلال نصف قرن مضى، أعطت السياسة الخارجية الأمريكية أولوية للشرق الأوسط فوق كل المناطق الأخرى، لأسباب جوهرية منها أن الشرق الأوسط كان لعقود المورد الأكثر أهمية للطاقة في العالم، ومسرحًا رئيسيًا للمنافسة بين القوى العظمى، وكان مليئًا بالنزاعات التي تهدد بالانتشار إلى مناطق أخرى، وهي أسباب ترى الوثيقة أن قسمًا كبيرًا منها، قد أصابته تغيرات مفصلية.

فمن جهة باتت إمدادات الطاقة متنوعة بشكل أكبر، مع عودة الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى لتكون مصدرة للطاقة، وقد أشارت الوثيقة في موضع آخر، إلى أنه مع تخفيف السياسات التقييدية للطاقة، وزيادة مستويات إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، سيتراجع بشكل مستمر وتدريجي هذا الجانب، كأحد الدواعي التاريخية لتركيز واشنطن على الشرق الأوسط؛ حيث ستصبح المنطقة عوضًا عن كونها «مصدر للطاقة»، مصدرًا ووجهة للاستثمار الأمريكي والدولي، في صناعات تتجاوز قطاع النفط والغاز، بما في ذلك الطاقة النووية، الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيات الدفاع. من جهة أخرى أدى تنافس القوى العظمى حول هذه المنطقة، إلى إفساح المجال أمام قوى كبرى إقليمية في الشرق الأوسط، تحتفظ الولايات المتحدة بعلاقات متميزة معها، خاصة بعد نجاح الرئيس الأمريكي في إحياء التحالف الأمريكي مع دول الخليج ومع دول عربية أخرى، ومع إسرائيل.

أفادت الوثيقة أيضًا أن حالة «الصراع والنزاع»، تبقى الديناميكية الأكثر تأثيرًا على المصالحة الأمريكية في هذا النطاق الجغرافي، لكنها ترى أن تأثيرات هذه الديناميكية باتت أقل مما كان الحال عليه سابقًا؛ حيث تم إضعاف إيران -التي تعتبر القوة الرئيسية المزعزعة للأمن في المنطقة- بشكل كبير بسبب العمليات

الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر 2023، وعملية «مطرقة منتصف الليل» الأمريكية في يونيو 2025، وبالتالي لم يعد متبقيًا -من وجهة نظر الوثيقة الجديدة- إلا معضلة أساسية ترتبط بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي ترى أنه سيظل ملفًا شائكًا، رغم التقدم الكبير الذي تم إحرازه عبر وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين، وحالة الضعف التي باتت عليها الأطراف الداعمة لحركة حماس. كذلك ترى الوثيقة أن الملف السوري يبقى مشكلة محتملة، لكنها تشير إلى أنه مع الدعم الأمريكي، والعربي، والإسرائيلي، والتركي، قد يستقر هذا الملف، ويعاد فرض موقع سوريا، كلاعب أساسي إيجابي في المنطقة.

في الإطار نفسه، أشارت الوثيقة الى أن الدول الشريكة لأمريكا في الشرق الأوسط، قد أظهرت التزامًا بمكافحة الراديكالية والأصولية، وهو اتجاه تشير الوثيقة إلى ضرورة أن تستمر الإدارة الأمريكية في تشجيعه، لكن القيام بذلك سيتطلب التخلي عن تجربة أمريكا الخاطئة في إسداء النصائح لهذه الدول -خاصة الدول الخليجية- للتخلي عن تقاليدها وأشكال حكمها التاريخية، وبدلًا من ذلك لا بد من التنويه بأي تحرك إصلاحي في هذه الدول، دون محاولة فرضه من الخارج، ضمن إطار عام مفاده أن مفتاح العلاقة الناجحة مع دول الشرق الأوسط، هو قبول قادتها وأنظمة حكمها كما هي، بحيث يتم العمل مع هذه الأنظمة، لضمان مصالح الولايات المتحدة الأساسية في المنطقة، وعلى رأسها ضمان عدم وقوع إمدادات الطاقة تحت سيطرة عدو مباشر للولايات المتحدة، وضرورة أن يبقى مضيق هرمز مفتوحًا، وأن يظل البحر الأحمر صالحًا للملاحة، وأن لا تحتضن المنطقة أي مصدر للإرهاب أو أي تهديد للمصالح الأمريكية، وأن تظل إسرائيل آمنة. كذلك تشير الوثيقة إلى وجود مصلحة أمريكية واضحة في توسيع الاتفاقات الإبراهيمية، إلى مزيد من الدول في المنطقة وفي العالم الإسلامي.

أما ما يتعلق بقارة أفريقيا، فقد تناولتها الوثيقة بشكل موجز جدًا، وأشارت إلى أنه لعقود طويلة مضت، ركزت السياسة الأمريكية في أفريقيا على تقديم، ثم نشر، الأيديولوجيا الليبرالية، لكنها في المرحلة المقبلة، يجب أن تعمل -بدلًا من ذلك- على البحث عن شراكات مع دول مختارة في هذه القارة، بهدف تخفيف النزاعات، وتعزيز العلاقات التجارية المتبادلة، والانتقال من نموذج المساعدات الأجنبية إلى نموذج الاستثمار والنمو، القادر على تسخير موارد أفريقيا الطبيعية الوفيرة وإمكاناتها الاقتصادية الكامنة.

وتشير الوثيقة في هذا الصدد، إلى أن فرص الشراكة والتعاون هذه، يمكن أن تشمل التفاوض على تسويات للنزاعات الجارية في كل من (جمهورية الكونغو الديمقراطية – رواندا، السودان)، ومنع تجدد نزاعات أخرى (إثيوبيا – إريتريا – الصومال)، بالإضافة إلى إجراء تعديل على سياسة المساعدة المالية الأمريكية –مثل قانون النمو والفرص في أفريقيا. كذلك تؤكد الوثيقة على ضرورة الحذر من النشاط المتجدد للجماعات الإرهابية الأصولية في عدة مناطق بأفريقيا، وفي الوقت نفسه تجنب أي وجود عسكري أمريكي طويل الأمد أو إلى التزام دفاعي.

تضيف الوثيقة أيضًا، إلى ضرورة أن تنتقل علاقات واشنطن مع الدول الأفريقية، من علاقة تركز على المساعدات والمنح، لا إلى علاقة تركز على التجارة والاستثمار، وتفتح شراكات مع الدول الموثوقة الملتزمة بفتح أسواقها للبضائع والخدمات الأمريكية، بحيث يتم فتح منطقة استثمار دائمة للولايات المتحدة في أفريقيا، مع آفاق عائد جيد على الاستثمار، تشمل قطاع الطاقة وتطوير المعادن الحيوية، وقطاع تطوير الطاقة النووية، وقطاع النفط والغاز المسال، وهي جميعها قطاعات يمكن أن تولد أرباحًا للاقتصاد الأمريكي، ويمكن أن تساعده على المنافسة في حيازة المعادن الحيوية وغيرها من الموارد المهمة، وأشارت هنا الوثيقة إلى ضرورة تشكيل تحالفات تستفيد من المزايا الأمريكي في التمويل والتكنولوجيا، لبناء خطوط تصدير دائمة للمعادن النادرة من البلدان الأفريقية.

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

قراءة نقدية للتوجهات الحاكمة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية

الشكل العام للاستراتيجية:

- صدرت عبر بيان رسمي لا خطاب رئاسي، بما يعكس طابعًا براجماتيًا لا تعبويًا.
- تمثل قطيعة مع خطاب **"تنافس القوى العظمى"** الذي طغى على استراتيجية 2017.

الصين: من تهديد إلى منافس

- لم تعد بكين "**التهديد الرئيسي**"، بل منافس اقتصادي وخطر محتمل على سلاسل الإمداد.
- أول اعتراف بإمكانية تفوق عسكري صيني خاصة في ملف تايوان.

أوروبا: نقد حاد وغير مسبوق

- تلميح بدعم قوى أوروبية مناهضة للاتحاد الأوروبي.
- رفض ضمني لتوسع الناتو شرقًا.

غياب فاعلين أساسيين

- غياب شبه كامل لكوريا الشمالية.
- تراجع غير مسبوق في مركزية إيران.

تناقضات جوهرية

- الدعوة لتحالفات اقتصادية، وفي نفس الوقت شن حروب تجارية.
- الحديث عن سياسة **"عدم التدخل"**، مقابل التلويح بالتدخل السياسي في أوروبا.
- الإشارة إلى دعم الحلول السلمية، وفي نفس الوقت تصعيد الضغوط العسكرية على فنزويلا.

ecsstudies

المنظور الشكلي العام:

- كان تقديم هذه النسخة من استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، مختلفًا عن النسختين السابقتين؛ حيث تم الإعلان عنها عبر بيان صحفي تم نشره على الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض، في حين تم الإعلان عن النسختين السابقتين، عبر خطابات رئيسية.

- كذلك تعد هذه النسخة، تحولًا جذريًا عن النسخة التي أصدرتها إدارة ترامب الأولى عام 2017، التي ركزت بشكل واضح على التنافس بين القوى العظمى، لا سيما روسيا والصين[8]؛ حيث وصفت كلا الدولتين بأنهما تسعيان لتغيير الواقع العالمي، وتحاولان تشكيل عالم مناقض لقيم ومصالح الولايات المتحدة، في حين غابت عن الاستراتيجية الجديدة أي إشارة لـ «تنافس القوى العظمى»[9].

الرؤية الأمريكية للصين:

- واقع الحال أن التناول الأمريكي للصين في هذه النسخة، كان مختلفًا بشكل لافت عن كل التناولات السابقة؛ حيث لم تعد تُصنف على أنها «التهديد الرئيسي» أو «التحدي الأكثر أهمية»، وهي تعبيرات كانت أساسية في الوثائق السابقة، بل تم تعديل مكانتها الاستراتيجية بوضوح، وتم وصفها بأنها «منافس اقتصادي» و«مصدر تهديد محتمل لسلاسل الأمداد»، و«قوة يجب منعها من تحقيق الهيمنة الإقليمية».

- النقطة الأبرز في هذا الصدد، أن هذه الاستراتيجية تتضمن إشارة هي الأولى من نوعها، لاحتمال تحقيق الصين «تفوق عسكري» على الولايات المتحدة؛ حيث ذكرت الوثيقة نصًا «أنه يجب ردع أي عدوان محتمل على تايوان، ويفضل أن يتم هذا عبر التفوق العسكري كأولوية».

- استخدام كلمة (يُفضل – ideally) يشير إلى أن التفوق الأمريكي ليس مضمونًا. كما أن وصف ردع العدوان بأنه مجرد «أولوية»، يشير ضمنيًا إلى أن هذه المسألة لم تعد مصلحة استراتيجية عليا كما كان يُنظر إليه في الاستراتيجيات السابقة.

- يضاف إلى ما سبق أن النظرة الأمريكية للصين باتت ترتكز على الجانب الاقتصادي بشكل طاغٍ، وغاب البعد الأيديولوجي المرتبط بـ «القيم الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» بشكل كامل، وهو بُعد كان له وجود بارز في الوثائق السابقة.

التركيز على منطقة الأندوباسيفيك:

- أكدت الاستراتيجية الجديدة، على أن التوازن العسكري التقليدي «ضروري» للمنافسة الاستراتيجية في منطقة الأندوباسيفيك، من زاوية الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة بالنسبة لواشنطن، وأن منع الحرب في هذه المنطقة، يعد هدفًا أمريكيًا رئيسيًا، وخاصةً في مضيق تايوان.

- رغم هذا التأكيد، فإن الاستراتيجية امتنعت عن الإشارة صراحةً إلى التهديد المتزايد الذي تُشكّله أسلحة الصين التقليدية والنووية وقدراتها الفضائية والسيبرانية على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها. لكن اللافت أن الاستراتيجية الجديدة حرصت على الفصل بين الأمن في نصف الكرة الأرضية الغربي، والمواجهة الواسعة مع الصين، من زاوية أن التدخلات الصينية في نطاق غرب الكرة الأرضية -رغم أهميتها- تسبقها تهديدات أخرى للأمن الأمريكي[10].

- كما أكدت الوثيقة على أهمية تايوان بالنسبة للولايات المتحدة، لكنها دعت حليفتيها اليابان وكوريا الجنوبية إلى زيادة إسهاماتهما لضمان دفاع تايوان، وهو ما يتسق مع زيادة حجم التسلح والتصنيع العسكري لكلا البلدين خلال السنوات الأخيرة، ويتوقع أن تتصاعد هذه الزيادة بدعم أمريكي خلال الفترة المقبلة، بالتوازي مع زيادة مستوى الالتزام الأمريكي بمبدأ «نقل الأعباء»، بحيث يشمل دولًا أخرى في هذا النطاق الجغرافي.

تعديل لافت لموقع روسيا:

- كان لافتًا تناول روسيا في هذه الوثيقة، من زاوية هي الأقل حدة مقارنة بكافة الاستراتيجيات الأمريكية المعاصرة؛ حيث يستشف منها أن إدارة ترامب لا ترى في روسيا تهديدًا، بل تراها شريكًا اقتصاديًا محتملًا يمكن التعاون معه لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة.

- يضاف إلى ذلك أن الوثيقة تنتقد الدول الأوروبية بسبب توتر علاقاتها مع روسيا، واعتبار عديد منهم أن روسيا تمثل تهديدًا وجوديًا لأوروبا، ناهيك عن تحميل واشنطن هذه الدول مسئولية عدم التوصل لاتفاق سلام في أوكرانيا، وهي جميعها سرديات لم تتضمن أي إشارة ناقدة لروسيا أو لتحركاتها في أوكرانيا، بل وغابت حتى أدنى إشارة إلى الدور الصيني الداعم للعمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا.

- حتى على مستوى حلف الناتو، وعلى النقيض من سياسة الباب المفتوح التي ينتهجها الحلف تجاه الدول المرشحة للانضمام، أفادت الوثيقة الجديد بضرورة «القضاء على الانطباع السائد بأن حلف الناتو تحالفٌ دائم التوسع، ومنع تجسيده على أرض الواقع»، وهو ما يتماشى مع الانطباع السائد بشأن عدم رغبة الرئيس الأمريكي في انضمام أوكرانيا لحلف الناتو، وهو موقف الرئيس السابق جو بايدن نفسه. من هنا يرجح أن العلاقات الأوروبية الأمريكية بشكل عام، قد يشوبها بعض التوتر خلال الفترة القادمة[11].

تعديل في الأولويات الأمريكية الاستراتيجية:

- في جانب آخر، تظهر بشكل واضح في هذه النسخة من استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، حالة الانتقاد الموجهة للإدارات الأمريكية السابقة، وكذا التركيز المتكرر على «إنجازات» و«أفكار» الرئيس الأمريكي الحالي. فيما يتعلق بالأولويات، يشير التوزيع الجغرافي الذي تضمنته هذه الاستراتيجية، إلى مواطن الاهتمام الأساسية التي سيتم توجيه التركيز الأمريكي نحوها خلال المرحلة المقبلة، وهي أولًا نصف الكرة الأرضية الغربي (أمريكا الشمالية والجنوبية)، وثانيًا آسيا والأندوباسيفيك، وثالثًا أوروبا، ورابعًا الشرق الأوسط، وخامسًا أفريقيا. مع تركيز شبه طاغٍ على المحورين الجغرافيين الأول والثاني[12].

- بناء على هيكل الوثيقة وترتيب أولوياتها، ترتكز الأولويات الأمريكية الاستراتيجية بشكل أساسي على الأمن الداخلي وأمن الحدود، ونصف الكرة الأرضية الغربي، والأمن الاقتصادي، والنطاق الآسيوي خاصة الصين ومنطقة الأندوباسيفيك. وقد كان متوقعًا -بالنظر إلى السياق الحالي في نطاق فنزويلا- أن تجعل الوثيقة الجديدة من منطقة الأميركيتين أولويتها، واللافت هنا أن الذكر الأبرز للوجود العسكري الأمريكي، ارتبط بهذه المنطقة؛ حيث أشارت الوثيقة إلى «ضبط الوجود العسكري الأمريكي الخارجي

للتعامل مع التهديدات العاجلة في نصف الكرة الأرضية الغربي، والابتعاد عن المسارح التي تراجع تأثيرها النسبي على الأمن القومي الأميركي خلال العقود أو السنوات الأخيرة»، وهو ما يرجح توسع الولايات المتحدة بشكل أكبر في وجودها العسكري بمناطق أمريكا الوسطى -مثل بورتوريكو وهايتي وغيرها- خلال المدى المنظور، خاصة في ظل وجود إشارات في هذه الاستراتيجية، بشأن «مبدأ مونرو»، وهو ما يعني عمليًا تقييد إعادة نشر القوات الأمريكية في منطقة الكاريبي بقيود زمنية.

- هذا التوجه يتضمن بشكل ضمني عمل واشنطن على عدة مستويات، لضمان الوصول إلى مواقع رئيسية في نصف الكرة الأرضية الغربي (مثل قناة بنما، جرينلاند، ومعظم منطقة البحر الكاريبي)، ومن المرجح أن يُشجع هذا التركيز الاستراتيجي على تخصيص موارد جديدة لبرامج الاستخبارات والجيش، وهذا كله يتسق من حيث المبدأ مع استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2017، ولكنه يعكس أيضًا تطورات الواقع الجيوسياسي في المحيط الأمريكي. كما يرجح أيضًا أن توسع واشنطن من تعاونها العسكري والاقتصادي مع دول أمريكا الجنوبية خلال المرحلة المقبلة[13].

تركيز واضح على العامل الاقتصادي:

- يضاف إلى ما سبق، ملاحظة أن الوثيقة الجديدة تُعظم -بشكل واضح- من الاعتبارات الاقتصادية[14]، كأساس للأمن القومي الأمريكي، واللافت أنها ركزت على مبيعات التكنولوجيا الفائقة، إلى جانب المشتريات الدفاعية، كأدوات للسياسة الخارجية الاقتصادية الأمريكية، وحوافز لترجيح كفة النفوذ العالمي لصالح الولايات المتحدة. كما أكدت على البحث الأساسي والمزدوج الاستخدام في مجال الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية والأنظمة المستقلة والفضاء والقدرات البحرية والتكنولوجيا النووية، باعتبارها أساسية لقوة الولايات المتحدة، وهذا يشير إلى إعادة توجيه أولويات البحث العلمي الأمريكي في المرحلة المقبلة.

- كذلك تشير الوثيقة إلى توجهات أمريكية أساسية، نحو استعادة هيمنة الطاقة في مجالات النفط والغاز والفحم والطاقة النووية، وذكرت الوثيقة أن الطاقة الرخيصة والوفيرة ستعزز فرص العمل وتخفض التكاليف على المستهلكين والشركات، بالإضافة إلى تعزيز التصنيع في الولايات المتحدة، وهو ما سينعكس بشكل مباشر على أسعار الطاقة عالميًا.

تراجع واضح للشرق الأوسط:

- فيما يرتبط بالشرق الأوسط، أشارت الوثيقة بوضوح إلى أنه لم يعد أولوية أمريكية قصوى كما في الماضي. ليس لأن المنطقة فقدت أهميتها، بل لأن واشنطن تسعى لأن يكون دورها أقل من السابق، وتعتمد على شركاء إقليميين بدلًا عنها. ولعل العنوان الذي تم استخدامه في الفقرة الخاصة بالشرق الأوسط بهذه الاستراتيجية - »نقل الأعباء وبناء السلام« - يتضمن خلاصة الفكر الأمريكي في هذا الصدد، ومفاده هندسة توازنات تسمح لواشنطن بتقليل تكاليف انخراطها في الشرق الأوسط، لا مغادرتها بشكل كامل هذا النطاق الجغرافي.

- حقيقة الأمر أن هذا التوجه يعتبر امتدادًا -من حيث المبدأ- لتوجهات إدارة أوباما السابقة، التي استهدفت الخروج التدريجي من الشرق الأوسط، للتفرغ للتهديدات التي تتفاعل وتتشكل في آسيا، لكن تعرضت هذه التوجهات فيما مضى، لعراقيل بسبب طبيعة النزاعات في الشرق الأوسط، وموجات التصعيد المتتالية.

- من هنا يمكن القول إن الاستراتيجية الجديدة تستهدف تعديل هذه التوجهات، لتجعل الانخراط الأمريكي في المنطقة مرتبطًا بشكل رئيسي بوقف الصراعات ومنع النزاعات التي قد تؤثر على الملاحة وسلاسل الإمداد، في ظل تراجع الزخم المرتبط بملف الطاقة وملف التنافس مع القوى الكبرى، وهما ملفين أشارت الوثيقة بوضوح إلى تراجع أهميتها بالنسبة لواشنطن في الشرق الأوسط.

نقد أمريكي لاذع لأوروبا:

- النقد الأمريكي لأوروبا كان واضحًا وحادًا في هذه الوثيقة[15]، فمن ناحية حذرت الاستراتيجية من تغير الوضع الديموغرافي للدول الأوروبية، وهو سرد جديد لمضمون نظرية «الاستبدال العظيم»، التي تُؤكّد أن النخب تُخطّط لتقليص القوة التصويتية للأوروبيين البيض، من خلال فتح أبواب بلدانهم أمام الهجرة من القارة الأفريقية، وتحديدًا الدول الإسلامية، وهو صدى لخطابِ شخصياتٍ وحركاتٍ يمينيةٍ متطرفةٍ مختلفةٍ في أوروبا، وضعتْ أفكارًا مناهضةً للهجرةِ في صميمِ سياساتِها.

- وبعد أن وصفت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2022، أوروبا بأنها «شريك لا غنى عنه»، تنص الوثيقة الجديدة على أنه «ليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كانت بعض الدول الأوروبية ستمتلك اقتصادات وجيوشًا قوية بما يكفي لتبقى حلفاء موثوقين»، وهنا تركز الوثيقة على ملف الهجرة، باعتباره سببًا في ما تراه واشنطن «تفكك ثقافي وشيك في أوروبا»[16].

- اللافت أن الوثيقة قد أشارت بشكل صريح، إلى دعم أطراف أوروبية كي تناهض التوجهات الرسمية الأوروبية الحالية، بجانب توجيه نقد مباشر لمؤسسة الاتحاد الأوروبي، والإشارة إلى أن أوروبا تُعاني من مشاكل اقتصادية، «تطغى عليها احتمالات حقيقية وأكثر وضوحًا لمحو الحضارة» خلال العشرين عامًا القادمة، ومن المرجح أن يتردد صدى هذا السرد بعمق لدى معظم أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، التي تعتمد برامجها الانتخابية بشكل أساسي على انتقاد الاتحاد الأوروبي، والمطالبة بفرض قيود على الهجرة من الدول ذات الأغلبية المسلمة وغير الأوروبية.

غياب أطراف دولية مهمة عن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة:

- غابت أيضًا دول وقوى كان لها حضور أساسي في النسخ السابقة من الاستراتيجيات الأمريكية، فمثلًا غابت كوريا الشمالية بشكل مطلق عن هذه النسخة، في حين تم وصفها في استراتيجية عام 2017 بأنها «نظام مصمم على زعزعة استقرار المنطقة». كما غاب ذكر الفلبين -أحد الحلفاء المهمين لواشنطن في بحر الصين الجنوبي- ولم يتم ذكر إيران في هذه الوثيقة سوى ثلاث مرات فقط، وهذا يتناقض مع استراتيجية عام 2022، التي ذُكرت فيها 7 مرات، ومع استراتيجية عام 2017، التي ذُكرت فيها 17 مرة.

- وقد جاء تناول إيران في هذه النسخة، معترفًا بدور إيران «كعامل رئيسي لزعزعة الاستقرار»، لكنه كان هامشيًا بشكل كبير؛ حيث اعتبر أن هذا الدور بات «أمرًا من الماضي»، في ظل تضمين تقدير في هذه النسخة، يشير إلى أن القدرات الدفاعية الذاتية لإيران أو الوكيلة عنها في المنطقة، قد أصيبت بضعف كبير، لكن هذا التقدير يتجاهل حقيقة أن القسم الأكبر من القوة الصاروخية الإيرانية لا يزال موجودًا، وأن جماعة الحوثيين في اليمن، لا تزال محتفظة بقوامها القتالي، والحال نفسه ولو بشكل جزئي فيما يتعلق بحزب الله في لبنان. كما يلاحظ أنه لم يتم تناول كوريا الشمالية صراحة في الاستراتيجية الجديدة، رغم قدراتها العسكرية المتزايدة.

تعديل واضح في المقاربة الأمريكية لأفريقيا:

- تناول الاستراتيجية الجديدة لأفريقيا كان ضعيفًا للغاية، وهو أمر ليس مُفاجئًا؛ حيث تُكرّر هذه الاستراتيجية الجوانب الرئيسية لنهج إدارة ترامب تجاه أفريقيا، خاصة بعد إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في يوليو الماضي.

- أشارت الاستراتيجية الجديدة إلى أن العلاقات الأمريكية الأفريقية، انتقلت من خانة من المساعدات إلى التجارة والاستثمار. مع ذلك، لا تُشير الاستراتيجية إلى التطور الأبرز فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الأفريقية، سواء التوترات المتزايدة مع أكبر اقتصادين أفريقيين، جنوب أفريقيا ونيجيريا.

- كما كان لافتًا تضمين «مصر وإثيوبيا» ضمن الملفات التي حقق ترامب فيها السلام والمصالحة، وهو أمر بعيد كل البعد عن الواقع في ظل استمرار أزمة ملف سد النهضة. كذلك الأمر بالنسبة لاتفاق وقف إطلاق النار بين حركة حماس وإسرائيل؛ حيث تفترض الوثيقة أنه تم «إحلال السلام»، وتفترض ضمنيًا أنه تم حسم الأمر لصالح إسرائيل، وبالتالي لم يعد هناك تهديد حقيقي، ولم يتبق سوى «صراع محدود إسرائيلي-فلسطيني»، وهو أمر لا يتوافق أيضًا مع واقع المشهد الحالي في المنطقة.

تركيز دفاعي أمريكي مرتقب:

- الوثيقة الأمريكية الجديدة، إشارة واضحة إلى الدروس المستفادة من الحرب في أوكرانيا، خاصة تجربة المواجهة بين الدفاعات الجوية والطائرات المسيرة، وهو ما يؤشر إلى اندفاعة أمريكية متوقعة نحو تنفيذ مشاريع تصنيعية مختلفة ترتبط بالدفاع الجوي، خاصة تفعيل مشروع «القبة الذهبية»، وهو ما يرجح دخول الصناعات الدفاعية الأمريكية في مرحلة أكبر من التوسع والابتكار، خاصة في ظل إشارة الوثيقة إلى «امتلاك الردع النووي الأكثر قوة ومصداقية».

تناقضات لافتة:

- يضاف إلى ما سبق، بعض التناقضات الظاهرة، من بينها حديث الوثيقة عن إمكانية بناء تحالف اقتصادي ضد الصين، بينما تقوم واشنطن في الوقت نفسه بشن حروب تجارية على شركائها، ومطالبتهم بتحمل عبء أكبر في الدفاع. كذلك حديث الوثيقة عن «عدم التدخل في شئون الدول»، في حين تضمنت الفقرة الخاصة بأوروبا، إشارات واضحة على دعم توجهات داخلية معينة في الدول الأوروبية، وكذلك التأكيد على السعي بشكل اكبر نحو التوافق السلمي ودعم الحلول السياسية حول العالم، في حين تتزايد الضغوط العسكرية الأمريكية -المباشرة وغير المباشرة- على عدة دول في أمريكا الجنوبية خلال الفترة الحالية.

الهوامش والمراجع

1. The White House. 2022 National Security Strategy. Washington, DC: The White House, October 2022. https://bidenwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/202210//Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf

2. The White House. National Security Strategy of the United States of America. Washington, DC: The White House, November 2025. https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/20252025-/12/National-Security-Strategy.pdf

3. برنامج دفاعي صاروخي أمريكي أعلن عنه الرئيس دونالد ترامب رسميًا في 20 مايو 2025، يهدف إلى بناء درع دفاعي أرضي وفضائي متعدد الطبقات لحماية الولايات المتحدة من الصواريخ والتهديدات الجوية والفضائية من أي جهة في العالم، مستوحى من منظومة «القبة الحديدية» الإسرائيلية لكنه أكبر حجمًا وأكثر تعقيدًا. يعتمد المشروع على أقمار صناعية مزودة بالليزر وصواريخ اعتراضية، مع تمويل أولي يبلغ 25 مليار دولار

4. مبدأ مونرو (Monroe Doctrine) هو مبدأ أعلنه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو في رسالته السنوية للكونجرس بتاريخ 2 ديسمبر 1823. يُلخَّص جوهر المبدأ في ثلاث نقاط رئيسية، الأولى هي عدم السماح للدول الأوروبية بإنشاء مستعمرات جديدة أو التدخل في شؤون الدول المستقلة في النصف الغربي من الكرة الأرضية (الأمريكتين). الثانية هي اعتبار أي تدخل أوروبي في الأمريكتين تهديدًا مباشرًا لسلامة وأمن الولايات المتحدة. النقطة الثالثة هي التزام الولايات المتحدة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأوروبية أو في مستعمراتها القائمة. وقد أصبح هذا المبدأ حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتوسع لاحقًا ليبرر التدخل الأمريكي المباشر في أمريكا اللاتينية.

5. مبدأ ترامب، المعروف أيضًا باسم «أمريكا أولًا»، يمثل الركيزة الأساسية لسياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخارجية، حيث يركز على تعزيز المصالح الوطنية الأمريكية فوق الالتزامات الدولية التقليدية، مما يعني إعادة تنظيم الوجود العسكري والاقتصادي لمواجهة التهديدات الإقليمية مثل الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات في نصف الكرة الغربي.

6. مقدمات الفنتانيل (Fentanyl precursors) هي المواد الكيميائية الأولية التي تُستَخدم في تصنيع الفنتانيل، وهو مسكن ألم أفيوني صناعي قوي جدًا (أقوى من المورفين بنحو 50-100 مرة، ومن الهيروين بنحو 50 مرة). الفنتانيل غير المشروع هو المسبب الرئيسي للوفيات الناتجة عن الجرعات الزائدة من المواد الأفيونية في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا، وبسبب صغر حجم الجرعة الفعالة (2 ملغ فقط قد تكون قاتلة)، يسهل تهريب كيلوجرامات قليلة من هذه المقدمات، تكفي لإنتاج مئات آلاف الجرعات.

7. مجموعة الكواد (Quadrilateral Security Dialogue)) – (The Quad - هي إطار تعاون استراتيجي غير رسمي يضم أربع دول ديمقراطية كبرى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (الأندوباسيفيك): الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، أستراليا، والهند. تأسست المجموعة بشكل أولي عام 2007 بمبادرة من رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، لكنها توقفت مؤقتًا ثم أُعيد إحياؤها رسميًا على مستوى القمة عام 2021 في ظل إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن.

8. The White House. National Security Strategy of the United States of America. Washington, DC: The White House, December 2017. https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/201712//NSS-Final-120905-2017-18-.pdf

9. Harding, Emily. "The National Security Strategy: The Good, the Not So Great, and the Alarm Bells." Center for Strategic and International Studies, December 5, 2025. https://www.csis.org/analysis/national-security-strategy-good-not-so-great-and-alarm-bells

10. Atlantic Council. "Experts React: What Trump's National Security Strategy Means for US Foreign Policy." New Atlanticist (blog), Atlantic Council, December 12, 2025. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/experts-react/experts-react-what-trumps-national-security-strategy-means-for-us-foreign-policy/.

11. Roque, Ashley. "US National Security Strategy Calls for Reviving 'Monroe Doctrine,' Limiting NATO Expansion." Breaking Defense, December 5, 2025. https://breakingdefense.com/202512//national-security-strategy-nato-civilizational-erasure-monroe-doctrine/.

12. Childers, Andrew. "Trump Bashes Immigration, Europe, Ukraine, China in New National Security Strategy." Axios, December 5, 2025. https://www.axios.com/202505/12//trump-national-security-ukraine-europe-china.

13. Iyengar, Rishi, and Christina Lu. "Trump's New National Security Strategy Goes Full 'America First'." Foreign Policy, December 5, 2025. https://foreignpolicy.com/202505/12//trump-national-security-strategy-america-first/?tpcc=recirc_latest062921

14. Troianovski, Anton. "Trump's Security Strategy Focuses on Profit, Not Spreading Democracy." New York Times, December 5, 2025. https://www.nytimes.com/202505/12//us/politics/trump-national-security-strategy.html

15. Euractiv. "Trump's New Security Strategy Paints Europe as Weak and Facing 'Civilisational Erasure'." Euractiv, December 2025. https://www.euractiv.com/news/trumps-new-security-strategy-paints-europe-as-weak-and-facing-civilisational-erosion/

16. Kayali, Laura. "Trump Warns Europe Faces 'Civilizational Erasure' in Explosive New Document." Politico Europe, December 5, 2025. https://www.politico.eu/article/donald-trump-warns-europe-faces-civilizational-erasure/

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز

مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية